**تحقيق "فايننشال تايمز" بعنوان "الساحر رياض سلامة ونهب لبنان": أرسل"فلاش ميموري" إلى خارج البلاد فيها اسرار عن عمله**

21-08-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**"الساحر رياض سلامة ونهب لبنان".**

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

أفردت صحيفة [#"فايننشال تايمز"](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%22%d9%81%d8%a7%d9%8a%d9%86%d9%86%d8%b4%d8%a7%d9%84+%d8%aa%d8%a7%d9%8a%d9%85%d8%b2%22)، امس الأحد، تحقيقا مطولا عن حاكم [#مصرف لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) المنتهية ولايته [#رياض سلامة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6+%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%a9) تحت عنوان "الساحر رياض سلامة ونهب لبنان"، كاشفة أن المدعي العام في الدائرة الجنوبية لنيويورك قرر فتح تحقيق، وذلك على أثر العقوبات الأميركية بحقه.

وأشارت الى أن سلامة، بعد مغادرته المصرف المركزي، أرسل"فلاش ميموري" إلى خارج البلاد فيها اسرار عن عمله، تحسباً في حال حصل له أي مكروه.  
  
وبيّن التقرير أنه "في حزيران 2021، بينما كان لبنان يعاني من أزمة مالية منهكة، هبط محافظ البنك المركزي في مطار لو بورجيه في باريس بطائرة خاصة، حيث وجده مسؤولو الجمارك يحمل كميات كبيرة من النقود غير المصرح بها".  
  
وأشار التقرير الى أن رياض سلامة، الذي يحمل الجنسية الفرنسية أيضًا، أخبر ضباط الحدود في البداية أنه كان يحمل 15000 يورو فقط. لكنهم قاموا بتفتيش حقائبه ووجدوا بدلاً من ذلك 84430 يورو و 7710 دولارات. وعندما طُلب منه تبرير المبالغ غير المعلنة، قال إنه ببساطة "نسي" أن النقود - الخاصة به - كانت في حقيبته، كما تظهر سجلات الشرطة.  
وعلقت الصحيفة: "يبدو أن الوجه العام للانهيار المالي في لبنان قد ينسى حوالى 100000 دولار عندما حُرم ملايين اللبنانيين من مدخرات حياتهم منذ انهيار النظام المصرفي في البلاد قبل عامين ، مما يدل على الفجوة العميقة بين أسلوب حياته وأسلوب حياة معظمهم في عام 2021. بينما أنفق سلامة ببذخ على الطائرات الخاصة والعشاق المزعومين، رأى اللبنانيون أن قيمة مدخراتهم تنخفض، وأصبحت رواتب موظفي الخدمة المدنية الآن أقل من 100 دولار شهريًا".  
  
واستعرض التقرير بعضا من سيرة سلامة: "عُين عام 1993، وساعد في بناء اقتصاد ريعي من أنقاض الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة. تمت الإشادة به على استقرار البلاد خلال سنوات من عدم الاستقرار، وعلاقاته الحميمة مع النخب السياسية والمصرفية والرعاة الأجانب الأقوياء، مما يضمن طرح أسئلة قليلة جدًا عن أدواته المالية غير التقليدية. وكان غادر سلامة مكاتب البنك للمرة الأخيرة في تموز ، وهتف حشد صغير من المؤيدين للرجل البالغ من العمر 73 عامًا. لكن سمعته الآن في حالة يرثى لها، وشوهت خدمته التي استمرت ثلاثين عامًا في مصرف لبنان باتهامات بأنه ساعد في قيادة البلاد إلى الخراب. ومنذ ذلك الحين، تم تشبيه النظام المالي الذي ساعد في صياغته بمخطط بونزي، وهو نظام أفقر ثلاثة أرباع السكان لكنه ترك أغنياءه - بمن فيهم هو نفسه - سالمًا إلى حد كبير".  
  
وتابع التقرير: "بات سلامة محور التحقيقات القضائية في لبنان والولايات المتحدة وسبع دول أوروبية وجميعها تحقق في مزاعم الجرائم المالية. اثنان منهم لديهما مذكرات توقيف بحقه. في 10 آب، عوقب من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا".  
  
وكشفت "فايننشال تايمز" أن مكتب المدعي العام الأميركي في المنطقة الجنوبية من نيويورك فتح تحقيقًا في قضية سلامة. ورفض متحدث باسم (SDNY) التعليق، موضحة: "إن صعوده وسقوطه يعكسان حالة بلاده، التي عانت لعقود من الغطرسة والخداع والفساد، وهي الآن غارقة في ما وصفه البنك الدولي بأنه أحد أسوأ الكساد الاقتصادي في العالم، بتدبير من النخبة في البلاد التي استولت على الدولة منذ فترة طويلة وعاشت على إيجاراته الاقتصادية ".  
  
تقارير الشرطة  
  
وتقرير الشرطة من لو بورجيه هو من بين مجموعة من الوثائق التي استعرضتها "الفايننشال تايمز" من التحقيقات القضائية الأوروبية واللبنانية، والتي تحقق في مزاعم تورط سلامة في ممارسات مالية "على حساب الدولة" ، وغسل أموال، وتورط في احتيال مالي واختلاس الأموال العامة. وتشمل هذه تقارير المحاكم والشرطة والسجلات المالية وتقارير المدققين والميزانيات العمومية للشركة وعقود العقارات بالإضافة إلى نصوص شهادات الشهود من أولئك الموجودين في فلك سلامة.  
  
وتابعت الصحيفة :"جنبا إلى جنب مع شقيقه رجا، سلامة متهم بسرقة ما لا يقل عن 330 مليون دولار من الأموال العامة، وغسلها من خلال متاهة من الحسابات المصرفية الدولية والحسابات الخارجية المرتبطة بعائلته وعشيقاته ، وشراء عقارات فاخرة من ميونيخ إلى نيويورك، والاحتيال على البنك المركزي لاستئجار مساحات مكتبية باهظة الثمن في باريس من شركة يملكها. ...  
  
... وتحول سلامة إلى ما أسماه "الهندسة المالية": تحفيز البنوك التجارية على زيادة ودائعها الدولارية في مصرف لبنان بفائدة تصل إلى 12 في المئة، من أجل تدعيم المخزون الضخم من الاحتياطات الأجنبية التي كانت أساسية لاستقرار العملة. في المقابل ، قدمت البنوك معدلات فائدة عالية للغاية لعملائها على الودائع متعددة السنوات".  
  
وتابعت :"حولت البنوك اللبنانية معظم سيولة العملات الأجنبية لديها من البنوك المراسلة في الخارج إلى ودائع في مصرف لبنان. خلال سنوات الحرب الأهلية 1975-1990 ، احتفظت البنوك بنحو 90 في المئة من احتياطاتها في شكل أصول سائلة، وفقًا للخبير الاقتصادي توفيق كاسبار. وبحلول عام 2019 ، انخفضت إلى 7 في المئة. في ذلك الوقت، تم استثمار أكثر من ثلثي الودائع المصرفية اللبنانية مع الدولة، وفقًا لجوان شاكر، الخبيرة في تاريخ لبنان الاقتصادي، وكانت معدلات العائد مرتفعة بشكل غير طبيعي.  
  
انهيار  
  
ولفتت الصحيفة الى أنه بعد عام 2019 " انهار كل شيء وكان له تأثير مدمر. بعد عقد من عدم الاستقرار الإقليمي ، لم يعد هناك ما يكفي من الدولارات لإبقاء النظام قائماً. وانخفضت الليرة إلى أدنى مستوياتها التاريخية ، وفرضت البنوك إجراءات عقابية على عمليات سحب العملاء ، بتشجيع من حكومة خاملة وسيئة الحظ. لقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40 في المئة والتضخم في الوقت الحالي يتكون من ثلاثة أرقام. وتركز الغضب العام على سلامة، حيث حمله العديد من اللبنانيين المسؤولية الشخصية عن القضاء على مدخراتهم والسماح للمصارف بإغلاقها".  
  
في وقت سابق من هذا العام ، أخبر سلامة المحققين الأوروبيين أثناء استجوابه أنه في عام 1993 بلغت قيمة ممتلكاته النقدية والعقارات 60 مليون دولار ، بما في ذلك 8 ملايين دولار من أراضي العائلة الموروثة. وقال إن ثروته الآن تبلغ 200 مليون دولار - مما يعني أنه كان سيضاعف ثروته الفعلية أكثر من ثلاثة أضعاف في غضون 30 عامًا. وقال سلامة إن ثروته تراكمت في سنوات عمله كمصرفي استثماري وما تلاه من استثمارات حكيمة. ومع ذلك، خلصت دراسة مالية بتكليف من محققين ألمان في عام 2022 إلى أن سلامة لم يكن بإمكانه أن يجمع ثروته كلها بالأموال التي كان يمتلكها بشكل شرعي قبل تولي منصب الحاكم".  
  
  
في عام 2020، أطلقت سويسرا تحقيقًا، تلاه تحقيقات في عام 2021 في كل من لبنان وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ. كما تحقق السلطات في موناكو وليختنشتاين وبلجيكا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في أنشطة سلامة.  
  
شركة "فوري"  
  
في قلب التحقيق السويسري كانت شركة غير معروفة تدعى Forry Associates. تأسست الشركة عام 2001 ومسجلة في جزر فيرجن البريطانية، وهي مملوكة بالكامل لرجا سلامة، الأخ الأصغر للحاكم.  
  
يزعم المحققون الأوروبيون أن هذه الشركة كانت الوسيلة الرئيسية التي اختلس من خلالها سلامة حوالي 330 مليون دولار من مصرف لبنان بين عامي 2002 و 2016 ، ووجه الكثير من هذه الأموال إلى عمليات الاستحواذ على العقارات الفاخرة في عواصم أوروبية، لبنان ونيويورك.  
  
في 6 نيسان 2002، وقعت "فوري" عقد وساطة مع مصرف لبنان، مما سمح لها بالعمل كوسيط بين مصرف لبنان والمصارف التجارية لشراء أو بيع أدوات مالية مثل سندات اليورو وسندات الخزانة وشهادات الإيداع. وبموجب هذا العقد، الذي وقعه رياض سلامة ومدير شركة يُدعى كيفن والتر، حصلت فوري على رسوم وسيط تصل إلى 0.38 في المئة من قيمة كل معاملة.  
  
وتابعت :"قال موظفو مصرف لبنان الذين قابلهم محققون أوروبيون العام الماضي إنهم ليس لديهم أي فواتير أو إيصالات تتعلق بـ Forry. وبدلاً من ذلك، أخبر سلامة المحققين أنه تعامل مع تلك المعاملات بنفسه، وكلف أحد المرؤوسين بتنفيذ التحويلات إلى حساب Forry. وتم دفع العمولات مباشرة من البنوك التجارية إلى ما أسماه سلامة حساب المقاصة، وبعد ذلك تم تحويلها إلى حسابات Forry المصرفية في سويسرا.  
  
وأشارت: "في بحث عام 2022 عن مقر شركة Forry في بيروت - وهو نفس العنوان المسجل باسم مكتب رجا سلامة السابق - لم يكن هناك موظفون ولا خط هاتف ثابت ولا ورق يحمل اسم فوري عليه. لم تنجح محاولات "فايننشل تايمز" للاتصال بالشركة. ولم يرد رجا سلامة على طلبات للتعليق ، لكنه نفى في السابق ارتكاب أي مخالفات. والعديد من البنوك التي دفعت عمولات لمصرف لبنان خلال الفترة المذكورة ، أخبرت المحققين أنهم لم يسمعوا عن فوري حتى تم الكشف عن وجودها في وسائل الإعلام ولم يكونوا على علم بأنهم كانوا يدفعون عمولات على معاملات تنطوي على أدوات مالية لشركة مملوكة لرجا سلامة".  
  
التحقيق اللبناني  
  
وتابعت الصحيفة: "قال رياض سلامة للمحققين اللبنانيين إن المجلس المركزي لمصرف لبنان كلفه بتوقيع عقد مع فوري في عام 2001 ، لكن أعضاء المجلس المركزي السابق في مصرف لبنان أخبروا المحققين أن الأمر ليس كذلك. تشير سجلات مصرف لبنان الداخلية وشهادات الشهود إلى أن العقد لم يُعرض أبدًا على أعضاء المجلس اللاحقين، الذين قالوا إنهم لم يكونوا على علم به. وأكد رياض سلامة أن فوري كان لديه عقد شرعي مع مصرف لبنان، وأخبر المحققين أنه لا يمكن الاستدلال على أي من تصرفات الشركة ، لأنه "لا علاقة له بفوري".  
  
وكجزء من دفاعه، استأجر سلامة شركة تدقيق محلية لإعداد تقرير برأه. ووجدت أنه لم يتم إرسال أي أموال من مصرف لبنان إلى حسابات المحافظ أو حسابات فوري. لكن رئيس الشركة أخبر المحققين مؤخرًا أنها ليست شاملة، حيث قدم سلامة مقتطفات فقط لفحصها.  
  
وفي التقرير: "إجمالاً ، تُظهر الوثائق القضائية أن حساب Forry حوّل أكثر من 248 مليون دولار إلى حسابات رجاء سلامة الشخصية في HSBC سويسرا بعملات متعددة بين عامي 2002 و 2016. ومن هناك ، تم تتبع ما لا يقل عن 207 ملايين دولار إلى العديد من حساباته في خمسة بنوك لبنانية".  
  
وانتهى الأمر بالأموال في حسابات مصرفية في لبنان وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وقبرص وسويسرا وليختنشتاين ولوكسمبورغ وموناكو وسنغافورة والمملكة المتحدة وجيرسي والولايات المتحدة. وكتب قاضي التحقيق الفرنسي بريسي: "هذه العمليات جعلت من الممكن إخفاء مصدر الأموال المختلسة".  
  
يقول المحققون إن الأموال المرتبطة بشركة Forry استخدمت لشراء عقارات في باريس ونيويورك ، وفي المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا وبلجيكا.  
  
وتم تجميد معظم الحسابات العقارية والحسابات المصرفية المرتبطة بسلامة في أوروبا في عام 2022 كجزء من التحقيق المشترك الذي قادته فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ. وأعلنت يوروغست عن مصادرة نحو 120 مليون يورو من الأصول، بما في ذلك الحسابات المصرفية والعقارات. صادرت السلطات الأميركية العقارين في نيويورك والحسابات المصرفية المرتبطة بهما في 10 آب/أغسطس.  
  
ويبحث المحققون الأوروبيون أيضًا في العديد من أفراد الأسرة والمقربين الذين زعموا أنهم ساعدوا رياض سلامة في مخططه للاحتيال على مصرف لبنان.  
  
ركز المحققون الفرنسيون على آنا كوساكوفا المقيمة في باريس ، صديقة سلامة السابقة الأوكرانية التي أنجب منها ابنة في عام 2005 ، وكذلك ماريان حويك ، مساعدة سلامة في مصرف لبنان. وضع المدعون الفرنسيون كلتا المرأتين تحت "تحقيق رسمي" بشأن التآمر الإجرامي واتهامات غسل الأموال المنظمة ، مع توجيه تهمة الاحتيال الضريبي المشددة إلى كوساكوفا.  
  
وكوساكوفا متهمة بالمساعدة في هندسة مخطط لتأجير مكاتب للبنك المركزي اللبناني في واحد من أغلى شوارع باريس بسعر أعلى بكثير من سعر السوق ، مع ما يقرب من 5 ملايين يورو تذهب إلى جيوبها وجيب سلامة. ويقول المحققون إنها تلقت أيضًا أكثر من 1.5 مليون دولار مباشرة من حسابات فوري "بدون مبرر اقتصادي".  
  
وقالت محامية كوساكوفا لصحيفة "فاينانشيال تايمز " إنها تطعن في لائحة الاتهام التي وجهتها لها السلطات الفرنسية .  
  
ونفت الحويك في جلسة استماع في باريس في حزيران/يونيو التهم الموجهة إليها. ولم ترد على طلب فاينانشيال تايمز للتعليق.  
  
ومنذ التنحي الشهر الماضي ، يتساءل الكثيرون عما إذا كان الحاكم الهارب قد يواجه العدالة ، بعد ثلاثين عامًا في قلب السلطة.  
  
يُفترض على نطاق واسع أن سلامة سيبقى في لبنان لتجنب الاعتقال والاستجواب في الخارج.  
  
نجل سلامة  
  
وفي التقرير: "تم استدراج نجل سلامة، وهو مواطن بريطاني، إلى التحقيق. يزعم المدعون الألمان أنه قام بتحويل "أموال من البنك المركزي اللبناني" إلى عمليات الاستحواذ على العقارات ، وبالتالي إخفاء تلك الأموال "داخل الدائرة الاقتصادية القانونية لألمانيا" ، كما كتب قاض في ميونيخ في أمر مصادرة أصول عام 2022.ولدى سؤاله عن التعليق، قال إنه لم يخضع أبدًا لأي لائحة اتهام بموجب أي سلطة قضائية ، وقال إنه ليس لديه علم باستخدام أي أموال عامة في عمليات استحواذ في ألمانيا.كما أعطى التدقيق الجنائي للمحققين خيوطًا جديدة ، وكشفوا عن 111.3 مليون دولار أخرى من "العمولات غير المشروعة" التي دفعها مصرف لبنان بين 2015-2020 ، بعد انتهاء مخطط فوري. ويشتبه مصدر قريب من التحقيقات في أن فوري "ليس سوى غيض من فيض".  
  
وفرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في 10آب/أغسطس عقوبات على سلامة لانخراطه "في مجموعة متنوعة من مخططات الإثراء الذاتي غير القانونية بمساعدة أفراد الأسرة المقربين وشركاءه". كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على رجا ونادي والحويك وكوساكوفا